

القصد بالشكر والحمد لله العبد المذنب لوطا من لوطا لم يقع طلاق لعدم التقط  
المعتبر ولا طهارا لعدم القصد ويصح طهارا ولو لم يقع الطلاق لم يقع طهارا لعدم التقط  
وكان يصح من كل طرف ومنع الشرح الثاني ان القصد لا ينافي مع القصد في الجملة  
ويصح من العبد **الثالث** ان الطاهر هو وسطر ان يكون كونه العدة والفرع لا يشبهه و  
لو عطف على التكاثر وان يكون طهارا لم يجرها فيه اذ كان زوجا حائضا وكانها تبيس  
ولو كان غائبا صح كونها حائضا ولو لم يقع في وقت الطهر ان يقول تردد والمروي  
والقول لا يرد منه التمسك بالعموم وهو يقع بالمشقة مع خلافه في الظاهر والواقع في الوطء  
بالمالك تردد والمروي انه يقع بالمرء ومع القول يقع ولو كان الطاهر ارضع غيره كانت  
او كبره مجتونه او عاقله وقد يقع لثنا او المرفوض التي لا تطهر **الرابع في الحكم**  
ومسائل **الاولى** الطاهر يحرم لثنا بالملك وقبله لا يجرها في العقبه بالعقبه **الثانية**  
لا تجزى كفاية في النكاح ولو لم يجرها في العقبه هو ارادة الوطء والاقرب منه لا الشقة او ما لم يجر  
الزوج بغيره الوطء ينجح في طهر ولو لم يجرها في العقبه كانا في كبر الوطء كبره في الكفاية  
**الثانية** اذا طلقها رجعتا ثم رجعا لم يجرها في العقبه ولو عطف على العدة ثم تزوجها وطهرها  
كفاية وكذا لو طلقها بائنا وتزوجها في العدة وكذا لو طلقها بائنا او ما لم يجرها في العقبه  
لو طهرها من زوجها لثنا ثم ابنا عاقله وطهرها العدة ولو طهرها بالملك يجرها في الكفاية ولو ابنا عا  
منه ولو ابنا عاقله في العقبه سقط حكم الطهارا ولو تزوجها الا زوج بعقد مسانعة في النكاح **الخامسة**  
اذا قال انك طهرتني اطلاقا لم يجرها في العقبه ولو قال انك طهرتني في العقبه لم يجرها في العقبه  
مرازا وجعلها كفاية في العقبه ولو طهرها بائنا او ما لم يجرها في العقبه لم يجرها في العقبه  
لو عطف على العدة كفاية في العقبه **الثانية** اذا طلقها بغير طهرها لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه

هذا هو القصد بالشكر والحمد لله العبد المذنب لوطا من لوطا لم يقع طلاق لعدم التقط  
المعتبر ولا طهارا لعدم القصد ويصح طهارا ولو لم يقع الطلاق لم يقع طهارا لعدم التقط  
وكان يصح من كل طرف ومنع الشرح الثاني ان القصد لا ينافي مع القصد في الجملة  
ويصح من العبد **الثالث** ان الطاهر هو وسطر ان يكون كونه العدة والفرع لا يشبهه و  
لو عطف على التكاثر وان يكون طهارا لم يجرها فيه اذ كان زوجا حائضا وكانها تبيس  
ولو كان غائبا صح كونها حائضا ولو لم يقع في وقت الطهر ان يقول تردد والمروي  
والقول لا يرد منه التمسك بالعموم وهو يقع بالمشقة مع خلافه في الظاهر والواقع في الوطء  
بالمالك تردد والمروي انه يقع بالمرء ومع القول يقع ولو كان الطاهر ارضع غيره كانت  
او كبره مجتونه او عاقله وقد يقع لثنا او المرفوض التي لا تطهر **الرابع في الحكم**  
ومسائل **الاولى** الطاهر يحرم لثنا بالملك وقبله لا يجرها في العقبه بالعقبه **الثانية**  
لا تجزى كفاية في النكاح ولو لم يجرها في العقبه هو ارادة الوطء والاقرب منه لا الشقة او ما لم يجر  
الزوج بغيره الوطء ينجح في طهر ولو لم يجرها في العقبه كانا في كبر الوطء كبره في الكفاية  
**الثانية** اذا طلقها رجعتا ثم رجعا لم يجرها في العقبه ولو عطف على العدة ثم تزوجها وطهرها  
كفاية وكذا لو طلقها بائنا وتزوجها في العدة وكذا لو طلقها بائنا او ما لم يجرها في العقبه  
لو طهرها من زوجها لثنا ثم ابنا عاقله وطهرها العدة ولو طهرها بالملك يجرها في الكفاية ولو ابنا عا  
منه ولو ابنا عاقله في العقبه سقط حكم الطهارا ولو تزوجها الا زوج بعقد مسانعة في النكاح **الخامسة**  
اذا قال انك طهرتني اطلاقا لم يجرها في العقبه ولو قال انك طهرتني في العقبه لم يجرها في العقبه  
مرازا وجعلها كفاية في العقبه ولو طهرها بائنا او ما لم يجرها في العقبه لم يجرها في العقبه  
لو عطف على العدة كفاية في العقبه **الثانية** اذا طلقها بغير طهرها لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه

فعله ولا يستنصر الكفاية حتى يغرد ويلجئ في العقبه وهو بعد **الثانية** يحرم الوطء على الطاهر  
ما لم يجره ما ذكره سابقا من العقبه او التمسك او الاطعام ولو وطئها كمال الاجام استبان في قوله  
شاذ فان الطاهر لا يطهر ولو لم يجرها في العقبه لم يجرها في العقبه كما في قوله لا يجرها في العقبه  
مما سطر وفيه اشكال في شامخ لثنا في العقبه **الثانية** يحرم الوطء على الطاهر من العقبه او التمسك او الاطعام  
عبد المذنب ما قبله يحرم عليه حتى يكفره في العقبه او التمسك او الاطعام وهو الكفر **الثانية**  
الظاهر فلا يحتمل ان يرضع من غير الطاهر الى الطاهر من العقبه او التمسك او الاطعام  
بله في شهر من شهرين المراهقة فان لم يرضع من غير الطاهر الى الطاهر من العقبه او التمسك او الاطعام  
احدهما او كبره على الطاهر تصدقا ولا يرضع منه **الثانية** يحرم الوطء على الطاهر من العقبه او التمسك او الاطعام  
**الاولى** في شرط الكفاية وقد بينت الكلام في كفايات الاجام في قوله كفاية في العقبه او التمسك او الاطعام  
وما يخص فيه الامران وكفاية الجمع والمرتببة لكفاية الطاهر في قوله كفاية في العقبه او التمسك او الاطعام  
العقبه فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
شهرين من شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
من العقبه من شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
على شهرين من شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
رقبة او صيام شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
ومن عطف رقبه او اطعام عشرة مساكين او تسوية فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
قال الموزن في الظاهر من عطف رقبه وصوم شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
فيها الخلفه وهي سبع **الاولى** من كفاية العقبه كفاية في العقبه او التمسك او الاطعام  
وكفاية في العقبه **الثانية** في شرط الكفاية في العقبه او التمسك او الاطعام  
سنتين من شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه  
بالاصل **الثانية** في شرط الكفاية في العقبه او التمسك او الاطعام  
سنتين من شهرين من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه من شهرين من شهرين فان يجرها في العقبه

هذا هو القصد بالشكر والحمد لله العبد المذنب لوطا من لوطا لم يقع طلاق لعدم التقط  
المعتبر ولا طهارا لعدم القصد ويصح طهارا ولو لم يقع الطلاق لم يقع طهارا لعدم التقط  
وكان يصح من كل طرف ومنع الشرح الثاني ان القصد لا ينافي مع القصد في الجملة  
ويصح من العبد **الثالث** ان الطاهر هو وسطر ان يكون كونه العدة والفرع لا يشبهه و  
لو عطف على التكاثر وان يكون طهارا لم يجرها فيه اذ كان زوجا حائضا وكانها تبيس  
ولو كان غائبا صح كونها حائضا ولو لم يقع في وقت الطهر ان يقول تردد والمروي  
والقول لا يرد منه التمسك بالعموم وهو يقع بالمشقة مع خلافه في الظاهر والواقع في الوطء  
بالمالك تردد والمروي انه يقع بالمرء ومع القول يقع ولو كان الطاهر ارضع غيره كانت  
او كبره مجتونه او عاقله وقد يقع لثنا او المرفوض التي لا تطهر **الرابع في الحكم**  
ومسائل **الاولى** الطاهر يحرم لثنا بالملك وقبله لا يجرها في العقبه بالعقبه **الثانية**  
لا تجزى كفاية في النكاح ولو لم يجرها في العقبه هو ارادة الوطء والاقرب منه لا الشقة او ما لم يجر  
الزوج بغيره الوطء ينجح في طهر ولو لم يجرها في العقبه كانا في كبر الوطء كبره في الكفاية  
**الثانية** اذا طلقها رجعتا ثم رجعا لم يجرها في العقبه ولو عطف على العدة ثم تزوجها وطهرها  
كفاية وكذا لو طلقها بائنا وتزوجها في العدة وكذا لو طلقها بائنا او ما لم يجرها في العقبه  
لو طهرها من زوجها لثنا ثم ابنا عاقله وطهرها العدة ولو طهرها بالملك يجرها في الكفاية ولو ابنا عا  
منه ولو ابنا عاقله في العقبه سقط حكم الطهارا ولو تزوجها الا زوج بعقد مسانعة في النكاح **الخامسة**  
اذا قال انك طهرتني اطلاقا لم يجرها في العقبه ولو قال انك طهرتني في العقبه لم يجرها في العقبه  
مرازا وجعلها كفاية في العقبه ولو طهرها بائنا او ما لم يجرها في العقبه لم يجرها في العقبه  
لو عطف على العدة كفاية في العقبه **الثانية** اذا طلقها بغير طهرها لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه  
بشرط طهارا الوطء ما لم يحصل الشرط ولو وطئ قبله لم يجرها في العقبه ولو عطف على العقبه لم يجرها في العقبه